الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (2 - 4) 1983

مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

الاستقرار الداخلي والامن الاقليمي في الخليج العربي(*)

الدكتور اميل نخلة

تعريب: الدكتور صفاء صالح العمر

المقدمـــة

ان التطورات السياسية والعسكرية في الخليج العربي منذ مطلع عام ١٩٦٩، وضمنهـا سقـوط نظـام الشـاه وانبثـاق (جمهـورة اسلامية) في ايران، تدخل السوفيت في افغانستان، امني جماعي. ان غيـاب مثـل هذا العمـل ادى الى جعـل المراقبين الغربيين كقوة يدركون وجود «فراغ» في منطقة الخليج العربي.

خامسا: يمكن القول بثقة ان الامن والاستقرار بعيدي المدى في المنطقة لايمكن ضمانهما ما لم يهتم حكام الخليج العربي انفسهم بالعوامل الداخلية التي تؤثر بشدة على الاستقرار الداخلي. الافتراض هنا: ان عدم الاستقرار في اي بلد على حدة له انعكاسات وتأثيرات في المناطق الاخرى من الخليج العربي. واي اضطراب يمكن ان يجعل القوى الصناعية تقف متأهبة للعمل. وكما اوضحنا من قبل، فأن الولايات

اعتمادا على التصريحات الرسمية الخاصة في الخليج العربي والغرب، واستنادا الى المقابلات التي اجريت مع ممثلي الخليج العربي، يمكن ان نذكر اربعة عوامل داخلية في الاقل والتي يمكن ان تسهم في ايجاد عدم الاستقرار في الخليج العربي وتهدد امن المنطقة والعالم. . وهي:

١. حكم العائلة المركزي مقابل المشاركة الشعبية في الحكم.
٢. التحديث مقابل التقليدية.
٣. الاسلام (الاصالة) مقابل التحررية العلمانية.
٤. السكان المواطنين مقابل السكان الوافدين.

العربي، الكويت والبحرين والعربية السعودية في الخريف عام ١٩٨٠ والمتضمنة الشعور الملح لدى هذه الحكومات في البدء بشكل معين من المشاركة الشعبية في الحكومة، توضح أن مسالة شرعية الحكم المستندة الى حكم العائلة لا زالت غير محلولة.

ان اكثر المجتمعات الخليجية محكومة من قبل عائلات قوية، والتي تشكل امتدادا متحضرا لتلك العادات القبلية البدوية. وزمام الحكم تسيطر عليه هذه العائلات بقوة والتي

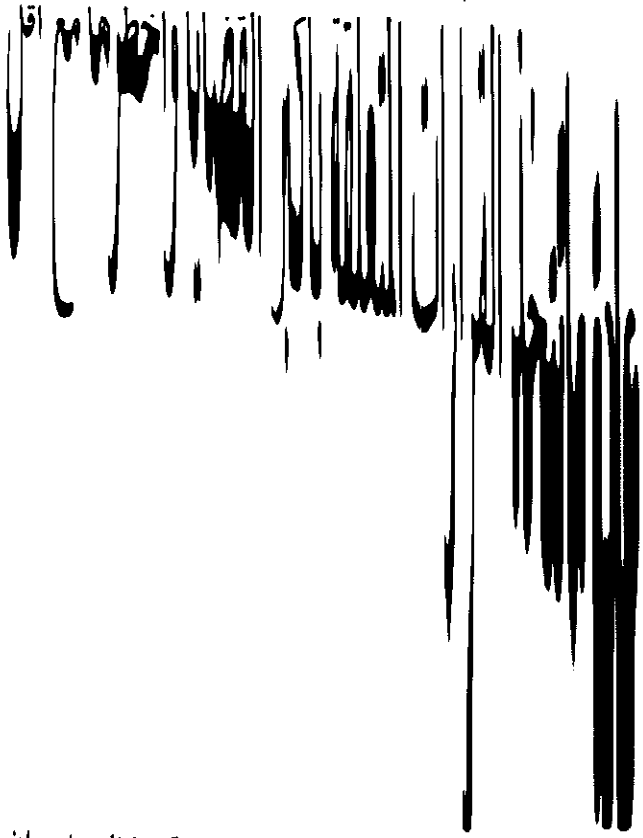

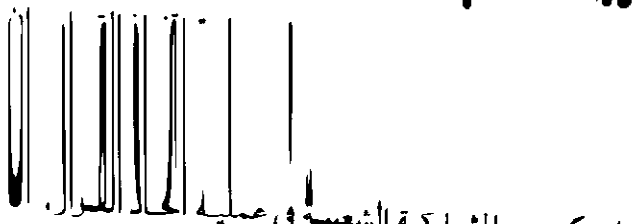

ما يمكن من المشاركة الشعبية في عملية

سقوط الهالة البهلوية في ايران اوضح لجيرانها بان الشرعية في الحكم لايمكن مطلقا ضمانها بالطريق العسكري، حيث ان المؤسسة العسكرية لايمكن ان تخلق التأييد الشعبي والحماس الجماهيري للسلطة. ومع ان دول الخليج قد اوجدت شكلا وزاريا للحكم، فأن الحاكم في اغلب هذه الدول يحتفظ في الغالب بالقوة الحقيقية.

ان معظم هذه الدول، فيما عدا العربية السعودية وعمان، كل اقطار الخليج العربي لديها دساتير مكتوبة، وان دولتين فقط من دول حكم العائلة هما البحرين والكويت، لديهما في

الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (2 - 4) 1983

مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

الاستقرار الداخلي والامن الاقليمي في الخليج العربي(*)

الدكتور اميل نخلة

تعريب: الدكتور صفاء صالح العمر

المقدمة

ان التطورات السياسية والعسكرية في الخليج العربي منذ مطلع عام ١٩٦٩، وضمنها سقوط نظام الشاه وانبثاق (جمهورة اسلامية) في ايران، تدخل السوفيت في افغانستان، الحرب العراقية ـ الايرانية حول شط العرب، واتساع الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة، ادت الى بروز عدة ملاحظات: ـ

اولا: تؤثر العلاقة القوية بين امن الخليج ومصالح القوى الكبرى بشكل مباشر على اتجاه مستقبل دول الخليج العربي في المحيط الدولي.

ثانيا: على الرغم من تأكيدات دول منطقة الخليج العربي على انها وحدها المسؤولة عن امن المنطقة، فلسوء الحظ، فأن هذه الدول لم تعط اي دليل على نياتها او قابلياتها للخروج باتفاق امني جماعي. ان غياب مثل هذا العمل ادى الى جعل المراقبين الغربيين كقوة يدركون وجود «فراغ» في منطقة الخليج العربي.

ثالثا: ان التدخل السوفيتي في افغانستان، والاعتماد الكبير للعالم الصناعي على نفط الخليج العربي جعل القوى الغربية تنظر الى الخليج العربي بمنظار اقتصادي استراتيجي. هذه النظرة المدركة هي التي جعلت الرئيس كارتر يعلن بقوة في يناير عام ١٩٨٠ ان الخليج العربي يمثل جزءا من المصالح الحيوية الامريكية، وليؤكد عزم واشنطن على الدفاع عن هذه المصالح بكل الطرق بضمنها استخدام القوة.

رابعا: ظهور علاقة جوهرية اخرى بين الاستقرار الداخلي في كل دولة على حدة والاستقرار الاقليمي في المنطقة. وبضوء هذا التوضيح فأن الاستقرار الداخلي ينظر اليه بضوء العلاقة الفعالة بين الشعب والحكومات في كل دولة على حدة.

* بحث قدم الى الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة المنعقدة بتاريخ ٢٩ - ٣١ أذار ١٩٨١.

خامسا: يمكن القول بثقة ان الامن والاستقرار بعيدي المدى في المنطقة لايمكن ضمانهما ما لم يهتم حكام الخليج العربي انفسهم بالعوامل الداخلية التي تؤثر بشدة على الاستقرار الداخلي. الافتراض هنا: ان عدم الاستقرار في اي بلد على حدة له انعكاسات وتأثيرات في المناطق الاخرى من الخليج العربي. واي اضطراب يمكن ان يجعل القوى الصناعية تقف متأهبة للعمل. وكما اوضحنا من قبل، فأن الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت مسبقا انها تنظر بحذر وخطورة لاي تهديد لأمن الخليج العربي.

اعتمادا على التصريحات الرسمية الخاصة في الخليج العربي والغرب، واستنادا الى المقابلات التي اجريت مع ممثلي الخليج العربي، يمكن ان نذكر اربعة عوامل داخلية في الاقل والتي يمكن ان تسهم في ايجاد عدم الاستقرار في الخليج العربي وتهدد امن المنطقة والعالم.. وهي:

١. حكم العائلة المركزي مقابل المشاركة الشعبية في الحكم.
٢. التحديث مقابل التقليدية.
٣. الاسلام (الاصالة) مقابل التحررية العلمانية.
٤. السكان المواطنين مقابل السكان الوافدين.

اضافة الى هذه العوامل الداخلية، فأن امن الخليج العربي سيبقى في المدى البعيد مشكلة طالما بقيت مشكلة فلسطين دون حل.

في هذه المقالة ستجري مناقشة هذه العوامل باختصار، ثم اعطاء بعض الاستنتاجات. كذلك سوف يعطي للادراك الامريكي لامن الخليج العربي وتأثير هذا الادراك على سياسات امريكا الحقيقية تجاه الخليج العربي في السنوات الاخيرة.

المشاركة السياسية (Political Participation):

ان التصريحات التي صدرت عن حكومات الخليج العربي، الكويت والبحرين والعربية السعودية في الخريف عام ١٩٨٠ والمتضمنة الشعور الملح لدى هذه الحكومات في البدء بشكل معين من المشاركة الشعبية في الحكومة، توضح أن مسألة شرعية الحكم المستندة الى حكم العائلة لا زالت غير محلولة.

ان اكثر المجتمعات الخليجية محكومة من قبل عائلات قوية، والتي تشكل امتدادا متحضرا لتلك العادات القبلية البدوية. وزمام الحكم تسيطر عليه هذه العائلات بقوة والتي عادة ماتتخذ القرارات المتعلقة باكبر القضايا واخطرها مع اقل ما يمكن من المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار. ان سقوط الهالة البهلوية في ايران اوضح لجيرانها بان الشرعية في الحكم لايمكن مطلقا ضمانها بالطريق العسكري، حيث ان المؤسسة العسكرية لايمكن ان تخلق التأييد الشعبي والحماس الجماهيري للسلطة. ومع ان دول الخليج قد اوجدت شكلا وزاريا للحكم، فأن الحاكم في اغلب هذه الدول يحتفظ في الغالب بالقوة الحقيقية.

ان معظم هذه الدول، فيما عدا العربية السعودية وعمان، كل اقطار الخليج العربي لديها دساتير مكتوبة، وان دولتين فقط من دول حكم العائلة هما البحرين والكويت، لديهما في الحقيقة شكل من نظام البرلمان يعتمد على الانتخابات. ولسوء الحظ، فأن كلتا الدولتين قد حل فيها البرلمان كنتيجة للمشاكل الداخلية بين العائلة الحاكمة والمعارضة.[1]. بينما دولتا قطر والأمارات مستمرة بالعمل بدساتير مؤقتة. ان النخبة السياسية الوطنية في كل دول الخليج العربي تتحدث وتصرح لضرورة وجود شكل للحياة السياسية يتضمن مشاركة شعبية في الحكم، خصوصاً بعد حدوث الثورة في ايران.

يمكن ان نذكر مجموعة من الملاحظات العامة حول طرق السياسة الداخلية في الخليج العربي: -

١- يوجد في الكويت حاليا برلمان منتخب لم يكن موجوداً عند كتابة البحث الاصلي - المعرب.

(١) على الرغم من تحقيق تطور نسبي في عملية بناء الحكومة الحديثة، فأن الحكم لايزال بيد شخص الحاكم او العائلة الحاكمة وان افراد العائلة الحاكمة في كل دولة يحتلون اهم المسؤوليات والمقاعد الوزارية والمواقع الحكومية المهمة الاخرى.

(٢) من اجل ان تصبح الحكومات «ديمقراطية» فان الرغبة لوحدها في اشراك الجماهير بالحكم من قبل الحاكم او العائلة الحاكمة غير كافية.

(٣) هنالك تناقض ما بين اقامة الحكومة الشعبية ووجود العائلة الحاكمة المفوضة. فالمشاركة بالحكم تعني المسؤولية بقدر ماتعني الحقوق والالتزام الامين بروح الاتفاق.

(٤) ان العائلات الحاكمة لاتستطيع منع الافكار الخارجية من الدخول الى مجتمعاتها، بسبب توسع التعليم والاتصال بالعالم الخارجي ووجود الثروة النفطية، وبالتالي فأن العلاقات العامة بين العائلات الحاكمة من النوع التقليدي وشعوبها سوف تواجه اضطرابات اجتماعية كبيرة. فالتقليدية حتما سوف تؤدي الى مطالب اجتماعية جديدة.

(٥) يبدو ان عموم التجربة الدستورية وكأنها بدأت في الاتجاه الخاطىء. فروح الديمقراطية لايمكن ان تنسجم مع وجود الحكم بالتفويض فعندما تنشأ ازمة بين الشعب والعائلة الحاكمة حول مصدر الشرعية، فأن مايسمى «باللعبة الديمقراطية» لايعد ينفع مع فقدان الحرية الشخصية.

(٦) من الممكن ان يكون العمل لتحقيق شكل من الديمقراطية مستمراً في الانجاز تدريجيا في هذه المجتمعات. والطرق الديمقراطية الناجحة تحتاج الى اكثر من ثروة مفاجئة ووقتية لتحويل تمنيات المواطنين وتأييدهم التقليدي الى نظام فعال في المشاركة في الحكم. ان المطلوب في الحقيقة هو الجهد لخلق اقتصاد اكثر معقولية وملائمة في هذه المجتمعات.

(٧) حتى تكون الديمقراطية فعالة ومؤثرة، هناك على الاقل ثلاثة اتجاهات يجب مراعاتها: ـ

اولها: ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب ان تحدد بوضوح.

وثانيها: ان الديمقراطية هي حق من حقوق المواطنين وليست هدية تعطى لهم من قبل الحاكم.

وثالثها: ان الممارسة او الوسائل المستخدمة تكون دستورية اي يجب ان تكون لها مؤسساتها المحترمة والمصانة وليست عرضة لاهواء اي واحد فرد حاكم كان ام عائلة.

(٨) هنالك مستلزمات اخرى يجب ان تتواجد وتتوفر لتكون الديمقراطية فعالة: درجة معينة من التعليم والثقافة، اقتصاد صحي متطور، طبقة متوسطة كبيرة نسبيا، ثقة طبيعية بالنفس وبدرجة عالية للمواطن، ثم بالطبع وجود حكومة فعالة مستندة الى تقليد تعالج من خلاله شكاوى المواطنين حسب القانون.

توضح التصريحات الاخيرة الصادرة من المنطقة بان حكومات الخليج العربي قد جعلت من الاصلاحات السياسية الداخلية من اهم الاولويات. ان الاتجاه الذي اخذ ينمو في داخل العوائل الحاكمة هو انها اذا واجهت بشكل منظم موضوع المشاركة الشعبية، فهذا قد يشكل خطرا على السلطة ونفوذها في المجتمع.

يجب التأكيد هنا على اي حال بان التوجه لتأسيس شكل معين من المشاركة الشعبية في دول الخليج العربي لايعني ابدا انها يجب ان تطبق وبشكل (اعمى) صورة المؤسسات (الديمقراطية) الاخرى.

في مقابلة صحفية مع صحيفة «القبس» في نيسان ١٩٨٠ حول هذا الموضوع، تحدث الشيخ ـ محمد بن مبروك ـ وزير خارجية البحرين وهو من اكثر الزعماء السياسيين المقتدرين في الخليج العربي فقال: ان ثلاثة اعتبارات رئيسة يجب ان تفهم حول موضوع الديمقراطية:

(١) ان من الخطأ الاعتقاد ان دول الخليج العربي تبحث عن مؤسسة ديمقراطية «خيالية». بالعكس.. الشيء المنظور هو ايجاد مؤسسة ملائمة وحقيقية للمنطقة وقادرة على تصور الاوضاع الراهنة.

(٢) ان اشكال التمثيل الشعبي التي ترمي حكومات الخليج

العربي الى تبنيها في هذه الاقطار يجب ان تكون متقاربة وليست متطابقة بالضبط فعلى الرغم من ان هذه الاقطار لها خواص مشتركة الا ان تجاربها تختلف فيما بينها بشكل يلفت النظر.

(٣) ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم هما المطلبان الاساسيان في هذه الحقبة من تاريخ الخليج العربي، وهما مرتبطان بشكل مباشر بالاستقرار الداخلي. وحكومة البحرين، استنادا الى الشيخ محمد، متنبهة جدا الى هذه العلاقة وتبحث بشكل جدي في انجاز شكل ديمقراطي للحكم.

ان تحليل وزير الخارجية للوضع الحاضر في البحرين، وللاستقرار بعيد المدى في الخليج العربي صحيح جدا. ان افكاره كقائد خليجي مسؤول، تعطي شكل المؤسسة البرلمانية التي يمكن ان تظهر في البحرين وكذلك في بقية امارات الخليج العربي.

النقطة المهمة هنا هو التفكير الواضح لدى بعض المسؤولين المؤثرين في العائلات الحاكمة، من ان استقرار المنطقة، وامنها، والاستقرار الداخلي في كل دولة، مرتبطة مع بعضها البعض. ولغرض بناء الاستقرار الداخلي، فأن نوعا فعالا من علاقة المشاركة بين المواطنين والعائلة الحاكمة في مختلف اقطار الخليج العربي يجب ان تنظم. بالطبع، يبقى ان نرى هل ان هذه العلاقة يمكن ان تتحول الى حقيقة، ثم ماهو شكل المشاركة الشعبية بعد ايجاد العلاقة الاساس؟.

التحديث: Modernization :-

هناك مجموعة استفسارات تتطلب الاجابة عليها حول هذا الموضوع منها: اذا كان التحديث يعني الانتقال من المجتمع التقليدي الى اسلوب حديث في الحكم سياسيا واجتماعيا، فكيف يمكن ان نفسر ظهور العلاقة بين طريقة التحديث والحكم العائلي؟ هل ان اسلوب التحديث في المجتمعات التقليدية ينمي في داخلها بذور الاضطرابات الحتمية في الاساليب السياسية، وكذلك يولد ازمة في داخل النظام السياسي؟ واذا كان هذا صحيحا، فكيف يمكن احتواء هذه الاضطرابات؟ ثم ماذا تعني التجربة الايرانية، التجربة الخاصة جدا، كنا قوس خطر بالنسبة الى مجتمعات الخليج العربي؟، وهل يمنع اسلوب التحديث او على الاقل يحد من انبثاق الحكومة المفتوحة، او هل قدر للانظمة السياسية في الخليج العربي ان تستمر في حكمها بالقوة؟ وهل ان هذه الحكومات قادرة لتكوين مؤسسات معتمدة على شرعية الحكم، وقادرة على عدم الخضوع الاعمى الى قادة معينين، مهما كانت النتائج؟

ان حالة التحديث قد اثرت على مجمل التكوينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. وهذه الحالة يتم اخراجها والتثقيف عليها عن طريق سياسات الدولة المستندة الى تأييد العائلات الحاكمة، وتنفذ بواسطة الكادر البير وقراطي (للتكنوقراط)، ومساندة رجال الاعمال ورجال المال (monied enterprenmeus). وعملية التحديث مدعومة كذلك بقوة من قبل اجهزة الاعلام في الدولة، وخاصة الصحف اليومية والاسبوعية القليلة ذات الملكية الخاصة.

ففي الوقت الذي دعمت فيه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية سياسيات التحديث، فأن النظام السياسي كان متأخرا في ذلك. فالتركيب السياسي للنظام بقي على شكله الهرمي حيث تنساب القوة من العائلة الحاكمة والتي تحتل قمة الهرم.

ان الشريحة غير المنتمية الى العائلات الحاكمة ولكنها مؤثرة، والتي تدعم سياسات التحديث تحتل المستوى الذي يدون مباشرة قمة الهرم. هذه الشريحة من العائلات المؤثرة، من رجال الاعمال والمتنفذين يرون تأييدهم لهذه السياسات كفعل مقابل للعطاء الذي يحصلون عليه من النظام نفسه. فهم المستفيدون من حكم العائلة ويعدون انفسهم كرأسماليين حقيقيين في تأييد نظام الملكية الخاصة.

تحت هاتين الشريحتين الصغيرتين نسبيا، توجد شريحة كبيرة، والتي شعرت بالراحة من الهدف الايجابي للتحديث

هذه الشريحة تتألف بشكل رئيسي من المستويات الدنيا من عمال الخدمات، والمعلمين، العمال غير الفنيين (في الانشاءات والخدمات)، صيادي الاسماك، والمتعهدين الصغار، والمزارعين، وكذلك البدو. هذا الجزء من الشعب يعيش في عالم غريب عن الثروة والموضة. على كل فان ما يحصل عليه اعضاء هذه الشريحة من مكتسبات من النظام يأتي على شكل هدايا (ابويه) مثل المساكن الشعبية اذا توفرت، العلاج الطبي في المستشفيات الحكومية، وكذلك التعليم. في الوقت الذي تبدأ النتائج السلبية للتحديث السريع بالتأثير على حياتهم اليومية ومستوى معيشتهم مثل التضخم وارتفاع الاسعار، وتصاعد تكاليف السكن، فكيف يعبرون عن غضبهم؟ هل يتحولون الى الحركات السرية الفكرية؟ او هل يتحولون الى (ملالي) للاعلان عن كون التحديث ما هو الا من عمل الشيطان؟

لدى دول الخليج العربي تشابه عام في تجربة تصاعد التوتر، واحتمال عدم الاستقرار السياسي في تطلعها للتحديث. على كل فأن امكانية قياس وتقويم التحديث موجودة؛ فكل دولة ومن خلال نظامها السياسي لديها وصفة خاصة للتحديث النسبي بالطرق السلمية.

الاسلام : ISLAM

ان المؤسسة المهمة الاخرى من حيث التحديث الاجتماعي هو الاسلام، والذي يقاوم التحديث بشكل عام ففي حين ان الاسلام كعبادة قد تغير منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يعد مؤخرا كنظام حكم، فالوعي الاسلامي يشكل قوة هائلة في المجتمع العربي. انه من الانصاف القول ان هناك ازمة انتماء (او ازمة تحديد هوية) جدية بارزة في المجتمع العربي بين الانسان المسلم ودينه الاسلام. لتوضيح ذلك، فأن المسلم التحديثي يتجه لانه يكون علمانيا في الثقافة والفكر والادراك، والنظر الى العالم. على كل فالاسلام مقبول كديانة رسمية عمليا في كل دولة عربية، والدليل على ذلك يمكن ملاحظته في عدد من البنود الاولى في اكثر القوانين والدساتير العربية.

وعلى الرغم من ان الشكل الاسلامي للتركيبة السياسية قد تضاءل في هذا القرن، فأن الاسلام كطريق للحياة قد بقي في الاعتقاد والأدراك العربي كما هو وبقيمته. هذه الازمة بين المسلم المتحضر والاسلام نفسه ستسهم حتما في التوترات المرافقة لعملية التحديث.

وفي حين بقيت كل اقطار الخليج العربي ملتزمة بروح الاسلام، فأن اعتقادهم بالحكم الاسلامي في شؤون الدولة تختلف بوضوح من قطر لاخر. ان السياسة الخارجية للعربية السعودية، وخاصة في الحقبة التي حكم فيها الملك فيصل من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥، قد تأثرت بشكل اساس بالاسلام. وهذا قد طبق من خلال مساعدات العربية السعودية الى الاقطار الاسلامية في اسيا وافريقيا، وكذلك بتأكيد الملك فيصل نفسه على كون القدس تمثل جوهر القضية الفلسطينية. وعلى الصعيد الداخلي فالأسلام هو المكون للتركيبة الاجتماعية في الحكم السعودي.

دراسة وضع السكان

ان كافة دول الخليج العربي اسلامية، غنية بالنفط، واقتصادها يعد اقتصادا ناميا، وكثافتها منخفضة. ما عدا العراق وايران، اللذان يمتازان بمساحة واسعة نسبيا من الاراضي الصالحة للزراعة، ومصادر المياه، ولديهما كذلك كفاءة ـ ذاتية كبيرة من الانتاج الزراعي، فأن بقية اقطار الخليج العربي تمتلك على الاغلب ارضا صحراوية مع مناخ جاف وجزءاً فقيراً من الاراضي الزراعية. وهذه المجتمعات تستورد كل احتياجاتها وعلى الخصوص الزراعية من الخارج.

في الوقت الذي نرى فيه العراق مقارنة بالاقطار الاخرى

في مرحلة متقدمة من النمو الصناعي وخاصة في جانب الخبرة والقوة العاملة الفنية المتدربة، والخطة طويلة الأمد، وتوفر المصادر وقوة العمل، فأن بقية اقطار الخليج العربي ما زالت في الخطوات الاولى للتصنيع. وقياسا بأحصائيات 1976 فأن اجمالي الناتج القومي للفرد بالنسبة لأكبر أربعة اقطار عربية في الخليج العربي يمكن ترتيبه كالاتي: الكويت (٨٤٠. ١٥ ـ $) الامارات (٩٩٠. ١٣ ـ $)، العربية السعودية (٤٨٠. ٤ ـ $) والعراق (٣٩٠. ١ $) هذا التدرج لنمو الانتاج القومي (لكل فرد) يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الفرق الكبير لحجم السكان للاقطار الأربعةوباستخدامارقام ١٩٧٦، فأن حجم السكان يتناسب عكسيا مع اجمالي الناتج القومي. فالعراق (١١. ٢) مليون، السعودية (٧. ٥) مليون، والامارات العربية (٦٥٠. ٠٠) الف، والكويت (٩٥٠) الف نسمة. ومع ان هذه الاقطار الاربعة لديها نفس التراث الثقافي بدلالة الاصل الحضاري والتقاليد الدينية، والاشكال الاجتماعية، فأن سكانها على الاغلب غير متشابهين أن أول ملاحظة ديمغرافية كبيرة والتي يجدر الاهتمام بها تتعلق بالتركيب السكاني. وهذا واضح بدلالة كل من النمو الاجتماعي وكذلك تركيب القوة العاملة الوطنية. وفي هذا الجانب، فأن العراق يختلف ايضا عن بقية اقطار الخليج العربي. فبينما كل الاقطار الاربعة غنية بالرأسمال فأن العراق وحده يمتاز بوجود قوة عاملة فعالة. والاقطار الثلاثة الاخرى كان عليها ان تعتمد على مئات الالاف من العمالة الاجنبية، هذا المصدر الاجنبي لقوة العمل (او العمالة) سوف تستمر الحاجة إليه في كل من السعودية والكويت ودولة الامارات لما بقي من هذا القرن. ان هذه الظاهرة هي انعكاس لحقيقتين رئيسيتين: النقص في التدريب للعمال المتحضرين في هذه الاقطار، ووجود الاقليات الكثيرة من غير المتحضرين. بالنتيجة فأن الحجم الصغير للسكان الحضر في هذه الدول غير كاف لانتاج قوة عمل كافية لمشاريع الاقتصاد المؤمل تنفيذها في التصنيع.

ومرة اخرى باستثناء العراق (حيث ان الحضر يشكلون نسبة كبيرة من العدد الكلي للسكان) فالسكان غير الحضر في الاقطار الاخرى يشكلون نسبة ٤٠٪ في العربية السعودية (والاكثرية منهم يمانيون، وحاليا من جنوب شرق اسيا)، و ٦٠٪ في الكويت (معظمهم فلسطينيون، ونسبة اقل باكستانيين وهنود) واكثر من ٦٦٪ في الامارات العربية المتحدة (معظمهم ايرانيون وباكستانيون ونسبة اقل من الهنود). والنسبة الاخيرة تنطبق على (قطر).

ان الصورة تكون اكثر اثارة عندما يناقش المرء قوة العمل نفسها في هذه الاقطار. وفي الاحصائيات الحديثة باستعمال ارقام عام ١٩٧٥ فأن نسبة قوة العمل الوطنية لقوة العمل غير الوطنية هي ٥٧ الى ٤٠ في العربية السعودية، ٦. ٣٠ الى ٤. ٦٩ في الكويت، ٢. ١٥ الى ٨. ٨٤ في الامارات العربية المتحدة. وفي امارة قطر، الامارة الغنية بالرأسمال ايضا، فان هذه النسبة هي ٩. ١٨ الى ١. ٨١.

ان اصل عنصر العمال المهاجرين في هذه الاقطار يعطينا فكرة ايضا. مرة اخرى نعود الى احصائيات عام ١٩٧٥. فالاكثرية من العمال الاجانب في الكويت (٦٩٪) وفي العربية السعودية (٩٠٪) هم عرب، بينما في الامارات العربية المتحدة فالاكثرية (٦٥٪) هي اسيوية. وهنا يمكن التوقع بانه في نهاية هذا العقد وبداية عقد التسعينات، فأن نسبة العمال العرب في الدول الغنية بالرأسمال سوف يقل بصورة كبيرة، ويستبدلون بشكل رئيسي بالعمال من جنوب شرق اسيا.

العراق، وبشكل يختلف عن جيرانه العرب في الخليج العربي توجد فيه نسبة كبيرة لغير الحضر، كما توجد فيه نسبة حضر من غير العرب، وهم الاكراد والذين يشكلون تقريبا اقل من عشرين بالمائة من سكان العراق. ان العلاقات بين العرب والاكراد في داخل العراق كانت دموية ومتوترة، هذه الازمة الطويلة كانت غالية التكاليف من الجانب الانساني ومن الجوانب الاخرى. اضافة الى ذلك وحتى اتفاقية عام ١٩٧٥ بين ايران والعراق فأن المشكلة الكردية كانت تعمل

الاساسي في عدم استقرار المنطقة. يضاف الى ذلك انه بسبب العلاقة المتوترة بين الدول العربية وايران الثورة، فأن العمال الايرانيين كانينظر اليهمكونهم مصدر عدم استقرار كبير في الدول المضيفة.

في الجانب الايجابي، فأن اقطار الخليج العربي استطاعت التوصل الى موقف موحد بالنسبة الى استراد قوة العمل الاجنبية. ولقد تبنت هذا الاقطار قوانين عمل متشابهة، وان وزراء العمل فيها يقومون باستمرار بالمناقشة وطرح الاراء اقليميا حول الموضوع.

المشكلة الفلسطينية: THE PALESTINIE CONFLICT

هناك وجهتا نظر متعارضتان فيما يتعلق بموضوع تأثير المشكلة الفلسطينية على امن الخليج الاقليمي، وعلى مستقبل العلاقات بين حكومات الخليج العربي مع القوى العظمى وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الامريكية.

وجهة النظر الاولى تؤكد ان الدول العربية والاسلامية في الخليج تنظر الى القضية الفلسطينية على انها مركز للسلام والاستقرار في المنطقة. وهذه الدول لاتريد اعتبارها قريبة جدا من الولايات المتحدة الامريكية بسبب دعم الاخيرة المستمر لاسرائيل ولاحتلال اسرائيل للاراضي العربية وبضمنها القدس الشرقية. يؤكد زعماء الخليج العربي باستمرار من ان الوصول الى سلام المنطقة واستقرارها يتطلب حل المشكلة الفلسطينية وبضمنها قضية القدس. وعند استمرار المشكلة فيجب الاتتوقع الولايات المتحدة الامريكية اقامة علاقات طويلة المدى مع بلدان المنطقة، وهذا يعني ان المصالح الاستراتيجية الامريكية سوف تبقى في خطر مستمر

ومن جهة اخرى يوجد رأي اخر هو: ان عدم استقرار الخليج العربي يعد مسألة داخلية، وان معظم سياسات النفط في الخليج العربي هي الى حد كبير اقتصادية وليست سياسية وحكومات الخليج العربي حكومات ضعيفة جدا، وان هناك هوة خطيرة وجدية موجودة بين الحكام والمواطنين في هذه الاقطار. ان ثروة النفط، وعملية التحديث المصاحبة لها قد خلقتا ضغوطا ثقافية - اجتماعية في اكثر مجتمعات الخليج العربي والتي تهدد بدورها بقوة الاستقرار الداخلي والامن الخارجي للمنطقة.

ان الفرضية التي يعطيها هذا الحوار هي: ان المسألة الفلسطينية والتي (تشكل خط التماس لقضايا الخليج العربي) وبضمنها المصالح الغربية، تبقى مشكلة المنطقة سواء وجد الحل لأمن المنطقة او لم يوجد. وان معظم العوامل الأساسية التي تسهم في عدم الاستقرار ناشئة من داخل الخليج نفسه.

ان اقطار الخليج العربي المعتدلة وبزعامة العربية السعودية اعلنت وباستمرار للولايات المتحدة من ان حل المشكلة الفلسطينية هوليس حقا فحسب بل هومهما لضمان المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة. ولقد وضعت ثلاث فرضيات في هذا الموضوع:

الاولى: ان الاعتماد على النفط هو الذي جعل الخليج العربي جزءا مهما في المصالح القومية الامريكية.

والثانية: ان التعاون بين حكومات الخليج العربي ومعظمها عربية اسلامية يعد مهما جدا للولايات المتحدة في سعيها لحماية مصالحها القومية.

والثالثة: بما ان فلسطين تعد متغيرا مهما في سياسة هذه الاقطار الخارجية، فأن حكومات الخليج العربي قد اكدت بصراحة الى الولايات المتحدة الامريكية انها لن تقيم علاقات وطيدة مع واشنطن حتى تتبنى الادارة الامريكية حلولا للمشكلة الفلسطينية.

ان العلاقة بين النفط والقضية الفلسطينية واضحة جدا بضوء مخططات النفط الاخيرة للولايات المتحدة والتي توضح ان اي خلل كبير في امدادات النفط من اقطار الخليج العربي

لها تأثيرات مهمة على اقتصاد العالم الحر. لاكثر الاقطار العربية والاسلامية اذا لم يكن لجميعها، فأن القرار المقبول بوجوب الاتفاق على الاقل على انسحاب اسرائيلي من المناطق المحتلة والاعتراف بحق الفلسطينيين لتقرير مصيرهم، قد اصبح الجزء الاساسي من السياسة الخارجية لاكثر الاقطار العربية. وفي الفترة الاخيرة فأن مبدا تقرير المصير للشعب الفلسطيني قد اعلن من قبل معظم الحكومات الاوربية.

لقد ادانت الاقطار العربية والاسلامية اتفاقات كامب ديفيد لانها لم تشعر بانها تتعلق بمبدأ تقرير المصير. ان اتفاقيات كامب ديفيد بالنسبة لهذه الاقطار، وكذلك محادثات الحكم الذاتي التالية لها، ماهي الامن فعل قيادات مصر ـ واسرائيل تحت المظلة الامريكية. على كل، فأن كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية قد اوضحتا باستمرار من ان صيغة كامب ـ ديفيد سوف تقود الى حل اكثر شمولية.

ولقد ادانت اقطار الخليج العربي ايضا معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ولكنها، على كل، ابقت الباب مفتوحا للتفاعل في المستقبل. وهدفهم في التفاعل قد اوضح بدلالة تقرير المصير، والذي تراه هذه الاقطار كخطوة لقيام وجود مستقل للشعب الفلسطيني. ان الموقف السعودي من المشكلة الفلسطينية كان واضحا جدا، في كلمات لوزير خارجية السعودية ـ الامير سعود الفيصل ـ، فأن الموقف السعودي «يستند الى حق الفلسطينين انفسهم لتقرير مصيرهم بقيام دولة مستقلة او اية هوية مرتبطة مع حل آخر».

استنادا الى ما سبق، فأن من الممكن اجراء حوار او القيام بعمل امريكي جدي باتجاه اتفاق مستند على تقرير المصير. على كل، فان سؤالا واحدا يطرح نفسه بشكل مباشر: ماهي الفوائد التي يمكن ان تظهر للولايات المتحدة من عمل نشط كهذا؟ باختصار يمكن القول، فأن اي تحرك امريكي قوي باتجاه اتفاق شامل يكون مقبولا من اكثر الاقطار العربية والاسلامية وبلدان العالم الثالث وكذلك الدول الاوربية. حتى الاتحاد السوفيتي يمكن ان يرى ان من المفيد سياسيا دعم الحركة بهذاالاتجاه حتى ولو بقيت موسكو خارج العملية.

ان بلدان الخليج العربي وخاصة العربية السعودية، ويحتمل العراق ايضا، ترى في هذا التحرك طريقا لتحريرها من المشكلة الفلسطينية، كذلك فأنها تشعر بارتياح عند التعامل بانفتاح مع الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بقضية امن الخليج العربي لقد سبق وان اكد عدد من قادة الخليج العربي بشكل علني وفي الاحاديث الخاصة، انهم وادارة واشنطن لهم رؤيا متشابهة تجاه امن المنطقة، وان الفعل المشترك وتبادل الاراء في المنطقة يمكن ان تكون حقيقية عندما يجدون انفسهم غير ملزمين بالمشكلة الفلسطينية.

ان التجارة، والعلاقات التجارية العربية ـ الامريكية سوف تستفيد ايضا من حل المشكلة. فدول الخليج العربي لاتتردد في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية خصوصا في حقل نقل التكنولوجيا دون ان تهتم ببعض العوائق مثل مقاطعة الشركات التي تتعامل مع اسرائيل.

في الدائرة السياسية، فأن الاتفاق الشامل المؤيد من قبل امريكا سوف يدخل عنصر الاستقرار لقسم من هذه الدول مثال: سوف لن ينظر الى المواطنين الفاسطينيين في اقطار الخليج العربي كخطر على الحكومات. علما انه من المؤكد على ان الاستقرار الداخلي يتأثر بمتغيرات عديدة اخرى اكثر من موقف الزعماء من قضية فلسطين. ان المعارضة العامة في الولايات المتحدة لسياسة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة سوف تساعد كثيرا رئيس الولايات المتحدة في سعيه للسلام.

لتوضيح اثار حل المشكلة الفلسطينية على المصالح

الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج العربي، فأن جملة من الايضاحات يجب تسجيلها:

اولا: ان الاستقرار الاقليمي سوف يوفر افضل مناخ للولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها سلميا في الخليج العربي.

ثانيا: للحفاظ على هذه المصالح ـ الاقتصادية والاستراتيجية ـ فأن الولايات المتحدة تحتاج الى تعاون اقطار الخليج العربي خصوصا العربية السعودية التي تربطها مع الولايات المتحدة علاقات اقتصادية قوية وواسعة.

ثالثا: ان زعماء العربية السعودية قد اعلنوا بوضوح ان القضية الفلسطينية هي اصعب جزء في ازمة الشرق الاوسط، وانه بعدم وجود الحل فان من الصعب بقاء الاستقرار في المنطقة. وفي التفكير السعودي فالعلاقة بين استقرار الخليج العربي وحل المشكلة الفلسطينية طبيعية ومؤثرة.

رابعا: «ان المفتاح الرئيسي لأستمرار امدادات النفط من الشرق الاوسط (الينا) اي الولايات المتحدة الامريكية هو الاستقرار في المنطقة، وهذا بالضرورة يعني السلام».

خامسا: مع ان السياسات النفطية لمنظمة اوبك بقيت الى حد كبير اقتصادية؟ فالسياسة هي العامل المسيطر. ان قضية فلسطين بالنسبة الى الاقطار العربية الاعضاء في الاوبك، دخلت الى عمق ومركز سياسات النفط ومن الغباء التفكير عكس ذلك.

سادسا: في الوقت الذي تعد فيه المشكلة الفلسطينية عاملا حساسا في الخليج العربي فهي تبقى احد العوامل. ان استقرار المنطقة والذي يرتبط مع الاستقرار الداخلي، يمكن ان تهددها صراعات ومشكلات داخلية اخرى سياسية ودينية وحتى اقتصادية.

سابعا: ان الولايات المتحدة ما زالت تعد من قبل العديد من زعماء الشرق الاوسط الدولة الوحيدة القادرة على حل المشكلة الفلسطينية. واعتمادا على الملاحظة اعلاه، نستنتج بأن حل المشكلة الفلسطينية له تأثير ايجابي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج العربي بحيث ان واشنطن يجب ان تتمسك بمعاهدة ومشروع حل. قياديا ومعنويا، وبحيث ان العلاقات العربية الامريكية يمكن ان تتصاعد بقوة لحل المشكلة. وفي الوقت الذي لايستطيع المرء مناقشة كون ازمة الطاقة يمكن ان تختفي او ان اسعار النفط يمكن، بشكل ما، ان تنخفض كنتيجة لهذه الاعتبارات، فأنه من الممكن والسليم القول ان ظروف السلام تقود بشكل افضل الى التعاون الاقتصادي. واخيرا فأن حل المشكلة الفلسطينية لايخلق المعجزة ولكنه يساعد كثيرا.

وكما توضح سابقا، فأن المصالح الامريكية وسياساتها تجاه الشرق الاوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، ارتبطت مباشرة بالسؤال حول استقرار وامن المنطقة. ولعدد من زعماء وحكومات الخليج العربي فأن هذه العلاقة حقيقية جدا ويمكن ان تبقى كذلك لعدد من السنين. وبالضبط فأن المنطقة قد احتلت التوجه المركزي لسياسة واشنطن الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية.

ان عددا من مايسمى «بالمبادىء» المتعلقة بالمنطقة تكونت وتطورت. والذي يتبع ذلك هو مقدمة ملخصة لاربعة مبادىء رئيسية من الرئاسة الامريكية على مدى سنين وقد اصبحت تشكل السياسة الامريكية تجاه المنطقة.

امريكا وامن الخليج: من مبدأ الى مبدأ

منذ فترة رئاسة هنري ترومان والرؤساء الامريكان مشغولون بشؤون الشرق الاوسط ومهتمون بمسألة الشرق الاوسط بالنسبة للمصالح الامريكية، اقليميا وعالميا. هناك ثلاثة عوامل رئيسية جعلت من الشرق الاوسط يحتل الموقع المهم في تخطيط السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ نهاية الاربعينات وهي: اسرائيل والصراع العربي ـ الاسرائيلي وبضمنه المشكلة الفلسطينية، ثم النفط وامن الخليج العربي وقرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي، وبضمنها المطامح

السوفيتية، المعلنة والسرية لايجاد مرتكز قدم سوفيتية في مجموعة من الاقطار على طول المنطقة.

لقد نجح الاتحاد السوفيتي في التوقيع على مجموعة من معاهدات الصداقة مع عدد من بلدان الشرق الاوسط، ومعظمها اما افرغت او اهملت أو أوقف مفعولها. وفي الفترة الاخيرة اصبح الاتحاد السوفيتي هو الممثل الاكبر في المنطقة مع وجود مساعدة محدودة له في اليمن الجنوبية، واحتلال عسكري مباشر في افانستان، في حين بقيت سوريا في المحور السوفيتي، وحديثا فأن العراق بدأ يوضح ويعلن عن استقلاليته عن القيادة السوفيتية.[٣]

ان المنطقة العربية والخليج العربي هي في حالة اضطراب، واي انفجار لحالة حرب مفتوحة لها تأثيرات على الولايات المتحدة وكل العالم الصناعي. ان ايران والعربية السعودية، والعراق جميعا يبحثون عن سلطة جديدة لهم في المنطقة، وهم حاليا يعتبرون المصدر الرئيسي للنفط بالنسبة للغرب، مع العربية السعودية، وبقوة العراق لهما حصة الاسد.

ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تقلص الى النقطة الخطرة والملتهبة: المشكلة الفلسطينية. ان قضية فلسطين قد سيطرت على السياسات العربية منذ اواسط السبعينات، ودخلت في قلب السياسات النفطية للخليج العربي. ان قضية فلسطين وسياسات النفط اصبحت متداخلة ومزدوجة في عقول اكثر صانعي السياسة الخارجية الامريكية. هذه العلاقة تعني ان متطلبات الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي يمكن توفيرها على احسن وجه عن طريق دعم الدول التقليدية، وان هذه الدول تكون مطمئنة جدا في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومعارضتها ومعاداتها لتدخل الاتحاد السوفيتي اذا تم حل المشكلة الفلسطينية.

ان اهتمام امريكا باستقرار الشرق الاوسط، واحتمال التهديد السوفيتي للمنطقة قد ادت الى مجموعة من التصريحات من جانب رؤساء الولايات المتحدة الامريكية. اربعة من التصريحات (او المبادىء) قد اصبحت راسخة مع **الاختلاف** بدجات متفاوتة في الوضوح والتأثير: مبدأ ترومان (٢١ اذار ١٩٤٧)؛ مبدأ ايزنهاور (٥ كانون الثاني ١٩٥٧)؛ مبدأ نيكسون (١٨ شباط ١٩٧٠) ثم مبدأ كارتر (٢٣ كانون ١٩٨٠). ان المبادىء. الاول والثاني والرابع موجهة مباشرة الى الاخطار (الشيوعية) على الاقطار والحكومات في المنطقة. وكل المبادىء الاربعة الزمت الولايات المتحدة للرد مباشرة اومن خلال الدول المعنية، اذا ظهر اي خطر شيوعي او اذا دعيت الولايات المتحدة للرد بالنيابة عن اية دولة في المنطقة.

ان مبادىء ترومان، وايزنهاور، وكذلك كارتر قد اكدت على التدخل الامريكي المباشر، في حين كان مبدأ نيكسون يدعو الى رد فعل من قبل الدول المعنية مستخدمين السلاح الامريكي ولكن بدون الجنود الامريكان. ان العوامل الاساسية في مبدأ نيكسون هي المشاركة، والدعم حسب الاتفاق: «السلام من خلال المشاركة».

ان التصريحات التالية تعطي ملخصاً للمباديء الاربعة:ـ

١. تصريح الرئيس ترومان حول الهجوم الشيوعي في اليونان وتركيا:

«يجب ان تكون سياسة الولايات المتحدة لدعم الشعوب الحرة والتي تقاوم هدف الانفصال للاقليات المسلحة او بواسطة الضغوط الخارجية. يجب ان نساعد الشعوب الحرة لتحديد هويتها بطريقتها التي تراها ملائمة. ومساعدتنا هذه يجب ان تكون اساسا من خلال الدعم الاقتصادي والمالي والذي يعد ضروريا للاستقرار الاقتصادي والوسائل السياسية المنتظمة».

٢. تصريح الرئيس ايزنهاور حول الخطر الشيوعي على دول الشرق الاوسط ومسؤولية الولايات المتحدة لعمل التالي:

«التعاون مع، ودعم اي دولة او مجموعة من الدول في الشرق الاوسط لتطوير قوة اقتصادها والذي يقود الى الحفاظ على الاستقلال الوطني، للمساهمة في برامج المنطقة المتعلقة بالاحتياجات العسكرية، والتعاون مع اية دولة او مجموعة دول تحتاج الى مثل هذه المساعدة. ولادخال القوات العسكرية العاملة للولايات المتحدة لتأمين وحماية سلامة الحدود والاستقلال السياسي لهذه الدول التي تتطلب مثل هذه المساعدة ضد اي هجوم عسكري من اية دولة محكومة من قبل الشيوعية العالمية.

٣. تصريح الرئيس نيكسون حول حدود القوة الامريكية، والمسؤولية الامريكية لمساعة الامم الاخرى:

«ان الولايات المتحدة سوف تسهم في الدفاع عن الاصدقاء الاخرين والحلفاء، ولكن امريكا لاتستطيع ولن تستطيع وضع كل الخطط، اوتضع كل البرامج، وتعد كل القرارات، وتتحمل الدفاع عن الامم الحرة في العالم كله. نحن سوف نساعد عندما تكون النتيجة تغيير حقيقي او عندما يعتبر ذلك فائدة لصالحنا».

٤. تصريح الرئيس كارتر حول الخطر السوفيتي على الخليج العربي (الفارسي):

«ليكن موقفنا واضحا بدقة: اي محاولة من اي قوة خارجية للتحكم في منطقة الخليج (الفارسي) العربي سوف تعتبر تهديدا لاكثر مصالح الولايات المتحدة الامريكية. وهذا التهديد سوف يقابل بكل الوسائل الضرورية، من ضمنها القوة العسكرية».

هذه الخطوط العامة تعكس القناعات العميقة من جانب الرؤساء الامريكان من ان الشرق الاوسط يشكل ضرورة قصوى للمصالح القومية الامريكية، وان الاستقرار في المنطقة يجب ان يسود. كذلك فأن الولايات المتحدة سوف لن تقف ساكنة تجاه اي تهديد للاستقرار في المنطقة. ان مبدأ ترومان طبق بنجاح في تركيا واليونان من خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة. بينما مبدأ ايزنهاور لم يطبق. ابتداءً بسبب عدم دعوة الولايات المتحدة من قبل اية دولة من الشرق الاوسط لتنفيذ هذا المبدأ. تطبيقات مبادىء نيكسون في الشرق الاوسط قد تجسدت دراماتيكيا في تأييد واشنطن. للشاه (كشرطي) للخليج العربي وعلى كل فأن سقوط الشاه او تزايد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي وثورة ايران ، واحتلال السوفيت لافغانستان نبهت صانعي السياسة الامريكية بأن الحماية بالنيابة غير محتملة ولأجل حماية المصالح الاستراتيجية في الخليج العربي فأن الولايات المتحدة يمكن ان يتزايد تدخلها المباشر.
هذا التدخل المباشر هو حجر الزاوية في مبدأ كارتر.

من المفيد التذكير بأنه من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٨٠ فأن الرؤساء الامريكان الذين توالوا على الحكم شعروا بحاجة متزايدة الى تعريف واضح للمنطقة التي يعتبر ونها حيوية للامن القومي الامريكي والمصالح الاستراتيجية. رسالة الرئيس ترومان المتعلقة باليونان وتركيا، دولتين غير عربيتين. رسالة الرئيس ايزنهاور متعلقة بالاساس بدول الهلال الخصيب او خصوصا تلك التي رأت واحست بالخطر على نفسها بتزايد علاقات عبد الناصر القومية العربية. الرئيس نيكسون غير التوجه من الهلال الخصيب الى الخليج العربي والذي تحدد اكثر من قبل الرئيس كارتر.

في الخمسينات والستينات، بقي الصراع العربي - الاسرائيلي محددا باسرائيل والدول العربية، وكلما كان الصراع ينفجر كحرب مفتوحة، فأن اسرائيل تربح الحرب. القضية الوطنية الفلسطينية كانت ساكنة، النفط متوفر بكميات غير محدودة وباسعار منخفضة وسياسات النفط تقرر على الاكثر بواسطة شركات النفط وليس بواسطة الدول المنتجة للنفط.
هذه الصورة تغيرت دراماتيكيا في السبعينات: القضية الوطنية الفلسطينية ظهرت كعامل دولي، والنفط اصبح سلاحا سياسيا، وشركات النفط كصانعة للسياسة قد استبدلت بالدول المنتجة من خلال (الاوبك)، توفر النفط المستمر الى

العالم الصناعي وبسعر معتدل اصبح مشكلة، وبدأ العرب بالبحث عن موقع قوى مع اسرائيل ينشأ ويظهر للعيان. ان واشنطن وضعت مجموعة من الاهداف السياسية المحددة لتلائم الصورة الجديدة:

١. الالتزام بأمن اسرائيل.

٢. التعهد بايجاد حل شامل للمشكلة الفلسطينية.

٣. التعهد باستقرار اقليمي في المنطقة العربية ومنطقة الخليج.

٤. دعم التعاون الاقليمي في الخليج من خلال نظام مشاركة عربي - امريكي، وامريكي - ايراني في الخليج العربي مع اعتبار العربية السعودية وايران دعامتي صرح المشاركة.

٥. دعم مسألة التوفير المستمر للنفط للدول المستهلكة.

في نهاية عام ١٩٧٥، ظهر جليا ان السياسات الجديدة ضرورية في ثلاثة مجالات: الطاقة، المشكلة الفلسطينية، وامن الخليج العربي، هذه المجالات اصبحت نقطة التركيز لسياسة ادارة كارتر في الشرق الاوسط. وبما ان جهود كارتر لم تحقق نجاحات محسوبة، فأن ادارة ريغان الجديدة لايمكن ان تهمل هذه المسائل الثلاث، ويمكن ان يظهر هذا كاكبر تحدي في فترة رئاسة ريغان.

الاستنتاجات : Conclusion -

تمت اعلاه مناقشة عدم الاستقرار الكامن في الخليج العربي على اساس ست نقاط هي: المشاركة السياسية، التحديث، الاسلام، الدراسة الاحصائية للسكان، المشكلة الفلسطينية، والسياسة الامريكية في الخليج. هذه العناوين درست بدلالة تأثيرها على عدم الاستقرار الداخلي، وايضا بالتوسع، على الامن الاقليمي في المنطقة.

ان الافتراض الرئيسي لهذه المناقشة هو: ان الاستقرار والامن الاقليمي مرتبطان مباشرة بالاستقرار الداخلي. ومع ان هذه النقاط بحاجة الى دراسة اكثر شمولا، فان دول الخليج العربي استطاعت ان تتقدم بوضوح ليس في هذه المجالات حسب ولكن في مجالات اخرى ايضا. ففي مجال الاقتصاد فأن خطوات حديثة قد اتخذت باتجاه التعاون الاقتصادي. بين دول الخليج العربي، وقد انشأت قاعدة مبشرة للتعاون الاقتصادي. وفي الوقت الذي يعد فيه هذا النوع من التعاون ضروريا بدلالة الفوائد العديدة لشعوب المنطقة، فأنه يمكن ان يكون تدريجيا بشيرا للمستقبل. وعلى جبهة الداخل، فان ثروة النفط بدأت تصل الى الناس المتوسطين بشكل منح الاسكان العام، التعليم، العناية الصحية، وعلى كل فأن حكومات الخليج العربي لا يزال امامها طريق طويل في هذا المجال.

اما سياسيا، ففي حين ان المشاركة السياسية بقيت واحدة من التحديات الكبيرة التي تواجه دول الخليج العربي فأن اكثر. واكثر من افراد العوائل الحاكمة وخصوصا الطبقة الجديدة من الامراء خريجي الجامعات، وصلوا الى قناعة بأنه اذا أراد حكم العائلة ان يبقى قويا فيجب ان يشرك بقية الناس ولكن مقاومة هذا الاتجاه بقي قويا في وسط القيادة القديم داخل العوائل الحاكمة.

ان الحقيقة الظاهرة من ان العوائل الحاكمة قد استطاعت الى الان مقاومة الهزات من جراء الثورة الايرانية يمكن ان تكون مؤشرا للاستقرار الداخلي. والذي يعد مؤشرا جيدا للمنطقة وللولايات المتحدة.

اخيرا اذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقيقة بحماية مصالحها في الخليج العربي، فعليها ان تفعل ذلك من خلال عجلة التفاهم المتبادل مع دول الخليج العربي والاعتراف بحقيقة كون هذه الدول لها ايضا مصالحها واهتماماتها. لهذا الحد فعلى واشنطن:

(١) تشجيع الزعماء المحليين لتوسيع المشاركة الشعبية في الحكومة.

(٢) توفير المعلومات العميقة عن السياسة الداخلية